

U.S. Policy Toward “BRICS” Countries in the Global System**Abedalrahim Hamad Alarqan****Assistant Professor of International Relations – Applied Science University –
Department of Political Science – Kingdom of Bahrain**

Received : 03/04/2025

Revised : 09/09/2025

Accepted : 14/09/2025

Published : 30/09/2026

DOI:

<https://doi.org/10.35682/0w2xw173>

*Corresponding author :

Abedalrahim.alarqan@asu.edu.bh**Abstract**

The “BRICS” group has emerged as one of the most significant global economic blocs. This study examines the extent to which the United States recognizes the rise of emerging powers in the global system, particularly the “BRICS” countries, given their influential role on the international stage. Consequently, the U.S. has begun reassessing its positions and relations with these rising powers. The study employs several research methodologies, including the historical approach to trace the concept of the international system, the descriptive approach to analyze the U.S. perspective on emerging powers, and the comparative approach to examine shifts in the United States’ material and ideological power.

The study concludes that the U.S. must reconsider the structure of the global system and its institutions, which poses a challenge to the current international order and could lead to tensions due to the competitive nature of contemporary international relations. Such dynamics impact emerging economies and rising powers, particularly those represented by the “BRICS” group. One of the study’s key findings is that BRICS countries have distinct policies, strategies, and visions for the global system, prioritizing their own interests. They reflected those in the Johannesburg Summit of 2023, where they decided to expand “BRICS” membership to include additional countries.

Keywords: BRICS, World order, United States, Rising powers, International Economy, Unipolar system

السياسة الأمريكية تجاه دول "بريكس" في النظام العالمي

الدكتور عبد الرحيم حمد العرقان

أستاذ العلاقات الدولية المساعد - جامعة العلوم التطبيقية - قسم العلوم السياسية - مملكة البحرين

الملخص

شكّلت مجموعة دول "بريكس" واحدة من أهم تجمع اقتصادي عالمي، وبالتالي هدفت الدراسة مدى إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بروز القوى الصاعدة في النظام العالمي، وبالذات مجموعة دول "بريكس"، لما يضمّنه هذا التجمع من دول لها دور مؤثر في الساحة الدولية، لذلك بدأت إعادة النظر في مواقفها وعلاقاتها مع هذه القوى. اعتمدت الدراسة عدة مناهج منها المنهج التاريخي، لتتبع مفهوم النظام الدولي، أما المنهج الوصفي الذي تم استخدامه لتحليل الرؤية الأمريكية للقوى الصاعدة، وتم الاستعانة بالمنهج المقارن لدراسة تغيرات القوة المادية والمعنوية للولايات المتحدة. توصلت الدراسة، إلى أن الولايات المتحدة يتطلب عليها إعادة النظر في منظومة النظام العالمي ومؤسساته العالمية، وهذا يمثل تحدي للنظام الدولي الحالي، قد يعرّض النظام العالمي لحالة من التأزم للطابع التنافسي الحاكم للعلاقات الدولية المعاصرة، وبالتالي يؤثر على مسار الدول الصاعدة والاقتصاديات الناشئة والتي تمثلها دول تجمع "بريكس"، ومن نتائج هذه الدراسة، ترى هذه الدول أن لها سياسات واستراتيجيات ورؤى مختلفة للنظام العالمي، وأن لها أولويات يجب تنفيذها خدمة لمصالحها. وتمثل ذلك بعد انعقاد قمة جوهانسبرغ عام 2023، والذي تم اتخاذ قرار توسيع العضوية لعدد من الدول.

الكلمات المفتاحية: دول بريكس، النظام العالمي، الولايات المتحدة، القوى الصاعدة، الاقتصاد العالمي، احادي القطبية.

تاريخ الاستلام: 2025/04/03

تاريخ المراجعة: 2025/09/09

تاريخ موافقة النشر: 2025/09/14

تاريخ النشر: 2026/09/30

الباحث المراسل:

Abedalrahim.alarqan@asu.edu.bh

المقدمة:

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء القطبية الثنائية، وتحول النظام الدولي إلى أحادي القطبية، أدى إلى بروز الولايات المتحدة إلى رئاسة تلك القطبية، وجعلها القوة المهيمنة العظمى لقيادة النظام العالمي وتفردا بالقرارات الدولية، دون الرجوع إلى المنظمات الدولية، وخاصة "الأمم المتحدة". لذلك كرست الولايات المتحدة إعادة صياغة النظام العالمي وفق رؤيتها القائمة على تحقيق مصالحها، من خلال مشاريع الهيمنة في كثير من مناطق العالم. هناك من يتوقع استمرار الأحادية القطبية (الولايات المتحدة)، ويرى آخرون، ومنهم أنصار المدرسة الواقعية، أن العالم يتجه إلى عودة الثنائية القطبية، بمشاركة الصين، بينما يعتقد آخرون أن النظام الدولي يتجه إلى أن يكون متعدّد الأقطاب.

يرى الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية، أن طبيعة النظام الدولي الحالي ليست قائمة على الأحادية القطبية، بل هي أقرب إلى حالة من الفوضى، نتيجة عدم وضوح الفاعلين الدوليين، وغياب الفواعل من غير الدول، المنظمات الدولية والاتحاد الأوروبي الشركات العالمية، خاصة المنظمة الأم (الأمم المتحدة). ولأن عناصر القوة أصبحت موزعة بشكل نسبي مع أكثر من فاعل دولي، وبالتالي طرحت بعض التساؤلات، والتي من الممكن الإجابة عليها داخل الدراسة، من هم الفاعلون الدوليون؟ وهل تمثل الصين تحدياً جديداً للولايات المتحدة ضمن ظاهرة بروز القوى الصاعدة؟ بالإضافة إلى مجموعة دول بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، جنوب أفريقيا)، ورأينا ذلك المطالبة في آخر قمة لدول بريكس بانضمام دول جديدة مثل (السعودية، ومصر، والجزائر، الإمارات، أثيوبيا... الخ)، مما أدى إلى تزايد القلق الأمريكي إلى تحركات هذه الدول للانضمام إلى المؤسسات الدولية التي تسعى الصين وروسيا إلى تأسيسها كبديل عن المؤسسات التي أسستها الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تسيطر عليها وتعمل على خدمة مصالحها، وهيمنتها على النظام الدولي، أمثال "منظمة شنغهاي للتعاون"، وبعد أن وصفها الغرب بأنها بديل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومجموعة بريكس.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً حيوياً، ذا بعد عالمي ومستقبلي، قد يغير معالم النظام السياسي والاقتصادي العالمي، والذي شكّل حالة التنافس الدولي على المكانة والقوة في النظام الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة، وكيف تتعامل الولايات المتحدة مع التحديات التي تمثلها هذه القوى الصاعدة، وإعادة نفوذها وأدوارها في النظام العالمي، في ظل مجموعة من التحولات المستقبلية. وفي هذا المجال تمثل ظهور دول "بريكس" تغييراً مهماً في شكل العلاقات، وفي الاقتصاد السياسي العالمي، والتي قد تؤدي دوراً مهماً للقضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

أما إشكالية الدراسة، والتي تتحدد في ردود أفعال، والسلوك السياسي الأمريكي تجاه القوى الصاعدة من خلال استخدام الأدوات المناسبة للتعامل معها، وهو استخدام نابع من إدراك الولايات المتحدة حجم التحدي الذي تمثلته التحولات الناتجة من صعود هذه الدول. وبالتالي ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس، كيف ستمكن الولايات من التعامل مع هذا التكتل في ظل استخداماتها لأدوات القوة، سواء القوة الصلبة أو الناعمة، بعد التعرف على مواطن القوة والضعف لدول ذلك التكتل؟ هذا ما ستحاول الإجابة عنه هذه الدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أثر صعود دول "بريكس" على بنية النظام العالمي، وتفاعل الولايات المتحدة مع هذا التحول، من خلال معرفة حقيقة التحول في النظام العالمي الجديد، ومدى تأثير ذلك على تلك الدول، بعد بروز القوى الصاعدة ومنها مجموعة "بريكس" (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا)، والدوافع التي أدت إلى إنشاء دول البريكس. واتخاذ قرار توسيع العضوية الذي يسعى إلى ضم كلا من مصر، والسعودية، والإمارات، والأرجنتين، وإيران، واثيوبيا لعضوية "بريكس" بدءاً من يناير 2024، ومدى تأثير ذلك على طبيعة العلاقات بين تلك الدول والولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام العالمي. وبالتالي لا بد من التعرف على أهداف الدراسة بشكل أوسع.

1. التعرف على طبيعة ومفهوم النظام العالمي والذي ظهر بشكل واضح بعد انتهاء الحرب الباردة (مفهوم النظام الدولي والنظام العالمي الجديد)
2. إدراك أهمية ودور القوى الصاعدة في النظام العالمي الجديد، ومدى حرية الحركة.
3. دراسة دور وأهمية دول "بريكس"، من خلال المفهوم والنشأة، (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا)،
4. تحليل مدى تأثير دول "بريكس" في النظام العالمي، خاصة بعد قمة جوهانسبرغ عام 2023، في جنوب أفريقيا للمطالبة بانضمام دول ذات أهمية في النظام الدولي.
5. دراسة إدراك الرؤية الأمريكية لدول "بريكس" وتأثيرها في النظام العالمي.

منهج الدراسة: جرى اتباع مناهج علمية لها فائدة في تناول موضوع الدراسة، ومنها المنهج التاريخي لمتابعة مفهوم النظام الدولي وكيفية ظهور طبيعة النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على هذا النظام. أما المنهج الوصفي والذي تم استخدامه في تحليل موقف الولايات المتحدة من قمة جوهانسبرغ عام 2023، بوصفها مؤشراً على تراجع الهيمنة الأمريكية، وزيادة أهمية دول "بريكس" في النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، حتى الوقت الحالي. أما المنهج المقارن فقد تم استخدامه في دراسة متغيرات القوة المادية والمعنوية للولايات المتحدة، وطبيعة علاقة كل دولة من دول "بريكس" في النظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية.

المبحث الأول: طبيعة النظام العالمي.

تعددت كثير من الرؤى والتفسيرات حول تطور شكل النظام العالمي، حيث ظهرت الرؤية الأولى منذ ظهور مفهوم الدولة القومية، بعد صلح وستفاليا، عام 1648 وهو الظهور الحقيقي للنظام الدولي، هناك رؤية ثانية تقول إن النظام العالمي الجديد ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، أما الرؤية الثالثة التي تحدث عنها معظم الباحثين حينما قرر جورج بوش (الابن)، تحقيق مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (السويدي، 2014، ص، 90). وبالتالي لا بد من تحديد مفهوم النظام العالمي من خلال المفاهيم التالية.

أولاً: مفهوم النظام الدولي.

يمكن تحديد ملامح تبلور النظام الدولي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، التي أظهرت حالة تضارب المصالح، حتى بين أكبر الدول عندما كانت تتمتع بالقوة. ففي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، تضاربت المصالح وحدث صراع مسلح، كانت أهدافها تحقيق مصالح سياسية، وفق اتخاذ هذه الصراعات طابعاً عالمياً على المستوى الجغرافي بدت محدودة الشكل، حتى في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وما بعد الحرب العالمية الأولى، كان الهدف منها البحث عن مستعمرات للدول الكبرى، مما أدى إلى صراعات الهيمنة بين الدول، والهدف من ذلك توسيع مكانتها السياسية والاقتصادية (الظاهر، 2007، ص، 133)، مما يدل على أن النظام الدولي يعتمد على منظومة العلاقات الدولية، وهو ركيزة أساسية في الدراسات السياسية والدولية للدول الكبرى والصغرى منها، فقد اعطته أولوية في الدراسات السياسية والدولية لكثير من المدارس في حقل العلاقات الدولية، مثل المدرسة الليبرالية، والبنائية، والواقعية (هاشم، 2020، ص، 13).

يشير مفهوم النظام الدولي إلى عدد من التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي تشكل مجموعة من الأنماط والنماذج المختلفة في العلاقات الدولية، والتي تتأثر بها الوحدات والمؤسسات السياسية والاقتصادية، وقواعد سلوكية محددة تؤثر وتتأثر بها الدول. مما أشار إليه مورييس إيسيت وعدد من الباحثين، عندما عرفوا النظام الدولي بأنه "يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الدول التي توحدت أهدافها خلال وقت محدد" (حسين، 2013، ص، 27). اما ديفيد سينجر تحدث عن "أن النظام الدولي يفترض حتماً توافر درجة عالية من التماثل في الإطار العملي للسياسات الخارجية للدول القومية ويسمح بهامش قليل من العامل الجغرافي أهمية على القطبية، بعبارة أن مفهوم النظام الدولي "يرتكز في مفهومه على أهمية النظام الإقليمي"، وهذا خالف عدداً من المدارس في العلاقات الدولية التي يتبناها هانز مورجانشو وبول والتر، عندما منحوا النظام توازن القوى العالمي أهمية كبرى على توازنات القوى الإقليمية. لذلك تسعى القوى العظمى في النظام الدولي المتعدد الأقطاب، وحسب رؤية شايمر، أن القوى الإقليمية لها التأثير المباشر والعامل الأساسي

الذي يؤدي إلى نشوء الهيمنة العالمية، أو الأحادية القطبية، ومن ثم يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن والاستقرار. لكن سياسات الهيمنة والمنافسة أدت إلى حالة من عدم الاستقرار، بعد أن شعرت كل دولة من الدول الكبرى بأن سياسات الدول التي تسعى إلى المنافسة والهيمنة سوف يهدد استقرارها، ومن ثم يجد شايمر أن الدول تسعى إلى تعظيم القوة هو الهدف الأساسي لكل دولة (Peter Toft, J. Mearsheimer, 2005, p, 384).

وبطبيعة الحال يتكون النظام الدولي من (حسن، 2013، ص، 17):

- وحدات تمنح الدول، والشركات المتعددة الجنسية، بأنها تعطي النظام صفة الدينامية والحركية من خلال قدرة الدول على التفاعل فيما بينها، ومن خلال ردود الأفعال التي تحدث نتيجة لهذا التفاعل، وطبيعة العلاقات فيما بينهما.
- التفاعلات التي تحدث ما بين الدول، والتي لا تستطيع أن تتفاعل إلا مع بعضها، إذ يحتم على أن واقع النظام الدولي ما هو إلا التفاعل بين هذه الدول (الوحدات).
- البيئة الدولية، وهي البيئة التي تتفاعل بين وحدات النظام الدولي، بغض النظر عن طبيعة التفاعل، (تنافسية، صراعية، أو تعاونية).

أما وظائف النظام فأنها تعددت، إلا أن عدد من الباحثين اتفق على عدد من وظائفه التي تقوم بين الوحدات الدولية، التي يتصدى لها النظام الدولي فهي: التنمية، الشرعية، التكيف، التكامل التطور، التحديث. وبالتالي من يحدد طبيعة الفواعل المؤثرة في البيئة الدولية، والتي مثلت موازين القوة، ومضمون هذه الوظائف وأدائها في إطار كل بنیان دولي، سواء كان تعدياً، أم ثنائياً، أم أحادياً (هاشم، 2020، ص، 17). ووفقاً إلى ما سبق، يمكننا القول، إن النظام الدولي حالة من التفاعلات التي تحدث ما بين الدول، والفواعل من غير الدول، وعلاقات القوة التي تتفاعل فيما بينها، والاتفاقيات، والمؤسسات، والتفاعلات المقبولة التي تحكم التفاعلات والممارسات فيما بينهم.

ثانياً: طبيعة التحول إلى النظام العالمي الجديد.

انبثقت فكرة النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الهدف منها خلق مؤسسات عالمية تسعى لتنظيم شؤون العالم، على أن تنتظم فيها الدول كلها من أجل السلام والأمن والاستقرار، والتعاون فيما بينها، وعدم استخدام القوة لحل النزاعات ما بين الدول، والمحافظة على حقوق الإنسان. تم إنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى عام 1919 لتحقيق هذه الفكرة، إلا أن هذه الفكرة لم تستمر طويلاً بسبب سياسات الدول الاستعمارية، عندما قام الاتحاد السوفيتي باحتلال فنلندا، وبالتالي إيطاليا باحتلال الحبشة (إثيوبيا)، وانسحاب اليابان، وعدم انضمام الولايات المتحدة، مما أدى إلى السيطرة على أهداف العصبة من قبل تلك الدول. (صالح، 2011، ص، 12)

من المتعارف عليه حالياً، التمييز بين النظام الدولي الذي يأتي من "Order" وبين النظام الذي يعني "System"، في الوقت الحالي معظم الباحثين توصلوا على أن النظام الدولي الحالي يعني "Order" على اعتبار الميزة الأساسية للنظام الحالي وحسب رؤية كينيث والتز، هي تنظيم افقي لعلاقات السلطة، وأكثر رؤية للنظام الحالي حالة الفوضى، باعتبار أن الدول تعتمد على نفسها بالدفاع وحماية مصالحها عن طريق القوة، مما يعني أن النظام الدولي الحالي "order" وليس "System" (الحمودني، 2020، ص، 2). إذاً النظام الدولي هو "علاقات القوة والسيطرة فيما بين الدول من حيث توزيع وتركز القوى الدولية، وطبيعة ذلك التوزيع، أو هو البيئة التي تعمل منها أطراف العلاقات الدولية وفي مقدمتها الدول" (إسماعيل، 2015، ص، 62). مما يعني أن النظام الدولي لا يختلف كثيراً عن النظام العالمي سوى أن النظام العالمي هو أوسع وأشمل من النظام الدولي. وهذا ما أكد عليه عالم السياسة "جوزف ناي"، عندما قال عن النظام الدولي ومستوياته: إن السياسة الدولية اليوم تشبه لعبة الشطرنج ذات الثلاثة أبعاد، فعلى المستوى الأعلى القائم على القوة العسكرية، فالنظام أحادي القوة "Unipolar"، ولكن على المستوى المتوسط المرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين الدول، فإن العالم متعدد الأقطاب، "Multipolar". حيث تتصاعد قوى اقتصادية في مختلف مناطق العالم، مقابل تأكد القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، ولكن مستوى العلاقات عبر القومية، فإن القوة موزعة بشكل فوضوي، (الحاج حسن، 2014، ص، 75-76).

النظام الدولي يتميز بالديناميكية والتغيير المستمر كونه دائم الحركة والنشاط والتغيير؛ نظراً لوجود أكثر من فاعل دولي مؤثر في البيئة الدولية، فقد مثلت تحولات موازين القوة من أبرز المحاور الرئيسية في حركته. وقد شكل نظام انهيار الثنائية القطبية إيذاناً ببداية نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي كان له العديد من التداعيات الدولية كتحويل التوازن الدولي نحو الاختلال الشديد وتحولات معادلة القوى لصالح الولايات المتحدة، التي انفردت في النظام الدولي الحالي والذي أطلق عليه أحادي القطبية، (ديوب، 2021، ص، 83)، مدفوعة بالعامل الاقتصادي والتفوق العسكري، مما جعلها للسيطرة العالمية، من خلال محاولات ضبط قواعد حركة التفاعلات الدولية بما يحقق لها فرصة الهيمنة واستمرارها في قيادة حركة النظام الدولي. مما يدل على ذلك، أزمة الخليج الثانية كانت البداية، ثم الصومال، ثم البوسنة والهرسك عام 1995 بيوغسلافيا السابقة. إلا أن التدخل الأكثر فعالية عندما قامت الولايات المتحدة باحتلال أفغانستان عام 2001-2002، والعراق 2003، وإسقاط نظامه، (ارحيل، 2019، ص399). مما هيأ أجواء التغيير في هيكل النظام الدولي. هناك من تحدث عن أن هذا النظام كثرت فيه الحروب والكوارث والأزمات الدولية؛ فاق بعده ما حصل فترة الثنائية القطبية. فالإفراط في استخدام القوة العسكرية لتسوية النزاعات الدولية بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، ومبدأ عدم استخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما حصل مع العديد من الأزمات الدولية، الأمر الذي تسبب في

تصدع بنية النظام الدولي لصالح قوى دولية صاعدة، سعت إلى محاولة إعادة هيكلة النظام الدولي، ومحاولة بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، ومنها الصين، وحتى بعض الدول التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر. (Bacevich, 2005, P, 78)

وفي إطار الحديث عن هيكل النظام الدولي العالمي الجديد، هناك من يعتقد أن النظام الدولي يشهد حالة من الصراع والتنافس، تحاول الصين والتي تسعى إلى تعظيم قوتها، من خلال التوسع في نفوذها خارج حدودها، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، والتي كانت تمثل منطقة تابعة للولايات المتحدة، بكافة أشكالها، إلى قوة دولية وإقليمية، تحاول إزاحة الولايات المتحدة من الانفراد بالقوة العالمية، والوصول معها على رأس النظام الدولي الذي من المتوقع أن يصبح ثنائي القطبية من جديد، (Olanqia, 2021, p, 79)، لكن هنالك بعض التوقعات حول دخول روسيا في انتصارها في صراعها مع الغرب في الحرب مع أوكرانيا في المنافسة مع الولايات المتحدة مما زاد من تعقد بعض التوقعات حول مستقبل النظام الدولي وتشابكه من عدة توجهات سواء اقتصادية أو سياسية أو تكنولوجية. (Diesen&steve wood, 2012, p463).

أولاً: الولايات المتحدة ستبقى على رأس النظام الدولي، وليس هذا في الأمر المضمون في العقود القليلة القادمة، فأنها تواجه عدة تحديات من مصادر عدة، ولا تزال بحاجة إلى مواجهة هذه التحديات، خاصة بعد تدخلها في الأزمة الروسية الأوكرانية، والصراع الدائر بين "إسرائيل" وإيران.

ثانياً: أن هناك دول عدة ما تزال بحاجة إلى الكثير من الجهد والوقت كي تصل إلى مرحلة الدول العظمى، أما التكتلات الدولية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس، فلن تكن قادرة على فرض تأثيرها على النظام الدولي، خاصة بعد ظهور حالة التجزئة بين أعضائها.

ثالثاً: أن مستقبل النظام الدولي الحالي يمكن أن يتحدد خلال فترة العقود القادمة، نتيجة التفاعلات بين الأطراف التي تمتلك مصادر القوة، مما يجعلها الأكثر قدرة على التنافس لتحديد شكل النظام الدولي الأحادي القطبية، هذه الدول هي الولايات المتحدة التي تتربع على قمة النظام الدولي الأحادي القطبية، والصين المنافس للولايات المتحدة، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، وروسيا ذات القوة العسكرية؛ في حال خروجها من حربها مع أوكرانيا منتصرة.

ووفقاً إلى ذلك، هناك أيضاً من رصد ظواهر حدّدت شكل النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، تتمثل في ظهور القوة الفعلية الشاملة للولايات المتحدة، وبسط نفوذها على الساحة والسياسة الدولية، (تورين، 2011، ص، 24)، وتتمثل أيضاً بظهور الصين كدولة ذات نفوذ اقتصادي عالمي. وأخيراً بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية ذات تأثير. وبالتالي أصبح شكل النظام العالمي الجديد على شكل هرمي تحتل قمته الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمتلك أبعاد القوة الشاملة، من خلال القوة العسكرية التي تفوق أي قوة في العالم (السويدي، 2014، ص 43).

المبحث الثاني: مفهوم القوى الصاعدة في النظام الدولي.

يمكن تحديد مفهوم القوى الصاعدة في النظام الدولي، من خلال حدوث تغيرات جوهرية في توزيع القوة، وإعادة صياغة النظام العالمي، نتيجة لإعادة اعتبارات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وهذا ما أحدثه التطور الذي رافق الحداثة: التكنولوجيا والتجارة والرأسمالية، وثورات العالم الاقتصادي (الزراعة والصناعة والتجارة، والسوق العالمي)، والذي نتج عنه هيمنة العالم الغربي، وفقا ما أحدثته حالة التطور والهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة. (زكريا، 2019، ص، 45).

إن صعود هذه القوى نتيجة للتحويل في النظام العالمي، والذي وفّر ميزات لتلك الدول، بعد أن كشف عن حالة الحماية الاقتصادية لتلك الدول، ومنها الصين والهند، بعد اهتمامهم بالعمل في منظمة التجارة العالمية. وبالتالي ظهرت قوى فاعلة على الساحة الدولية، بعد أن شهدت ارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي، بالرغم من حدوث بعض المشكلات الاقتصادية، إلا أنها استمرت في الصعود اللافت دون أدنى شك. (زكريا، 2019، ص، 45). واللافت للنظر أن المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أعطت نوع من الحماية لهذه الدول، ومنحت نوعا من الحوافز لإدماج صعود هذه القوى كجزء من استراتيجيته لاستيعاب هذه الدول وإدماجها في المنظومة الاقتصادية العالمية للمحافظة على دورها وأهميتها في النظام الاقتصادي العالمي، (هاشم، 2020، ص، 46). لذلك لم تكن مجموعة "بريكس" منذ نشأتها بمعزل عن التغيرات التي يشهدها النظام الدولي، وما رافقها من أزمات أثرت بشكل لافت للنظر في سياسات الدول الكبرى والمتوسطة، وما تخلفه من تلك الازمات منها سياسية واقتصادية وعسكرية، ومنها بشكل واضح الحرب الروسية الأوكرانية (أبو عمرة، 2023، ص، 174).

بدأت فكرة إنشاء منظمة مجموعة "بريكس"، تجمعا لعدد من الاقتصادات الناشئة سريعة النمو والتي تتمتع بإمكانيات هائلة، بعد أن جاءت كفكرة في عام 2001، أي بعد الصدمة التي رافقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، عندما نجحت هذه الدول في تحقيق إمكانات هائلة في النمو الاقتصادي العالمي، وبما يسمح لها أن تلعب دوراً عالمياً أسس على تكامل اقتصادي سريع النمو. (أبو عميرة، 2023، ص، 174). ووفقاً لذلك فإن الدافع الذي أدى إلى إنشاء مجموعة "بريكس"، وجد طريقا تطورها بعد أن اعتمدت على هياكل لها علاقة بطبيعة النظام الدولي، ولم تكن لها بالظروف التي لحقت بطبيعة الأوضاع والأزمات المحددة أو التي متعلقة بإطار زمني محدد، أو ذات طابع جغرافي محدد، بعد أن طالبت بالتوسع خارج حدود الدول التي أنشأتها، لعل ابرزها الموافقة على توسيع نطاق عضويتها عبر ستة أعضاء جدد: مصر، والسعودية، وإيران، والإمارات، والأرجنتين، وإثيوبيا، بعد ذلك التوسع هو الثاني في تاريخ المجموعة التي أنشأت عام 2009، بعد أن كانت تضم حينها روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا. بمعنى آخر فإن دعم "بريكس"، ذاتي نابع من التزام أعضائها تجاه قيمة السياسة الاقتصادية لتلك الدول،

وحتى الدول المنضمة حديثاً، مما منحها دوراً لتسعى إلى ممارسة النفوذ الذي يعكس مكانتها، وهو تحدياً لباقي دول العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، (أبو عميرة، 2023، ص، 175). وهذا ما حملته دول "بريكس" الأخيرة والتي أعطت درساً مهماً لما تعكسه من نفوذ متنامٍ في ظل مقتضيات قمة **جوهانسبرج 23-24 أغسطس عام 2023**، من اهتمام دولي غير مسبوق، يتطلب إعادة مراجعة عميقة للمؤسسات المتعلقة وذات صلة بقواعد العمل الدولي الحاكم للنظام الاقتصادي العالمي، والحاكم لطبيعة العلاقات السياسية الدولية، والتي أثرت فيها تلك التجمعات الاقتصادية الدولية ومنها تجمع "بريكس" (بدر، 2023، ص، 180).

ومن هنا يمكن القول، إنه لا بد من وجود سمات مشتركة بين هذه القوى الصاعدة؛ أولاً: النمو الاقتصادي، وهو ما تمتاز به هذه الدول من مكانة، ذلك أن اقتصادها في حالة تصاعد مستمر، والتي وصلت إلى المعرفة العالمية والتكنولوجيا، بعد أن بدأت بسياسة الأسواق الناشئة، ووفقاً إلى تقرير البنك الدولي، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (هاشم، 2020، ص، 49)، والتي تضمنت مجموعة من الشركات العالمية في كل من البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية وتايوان، وثلاث شركات عالمية من الهند واثنين من الصين، وهذا قد يهدد استراتيجية الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً، وحتى الأرجنتين وتشيلي وماليزيا وجنوب أفريقيا من الشركات الخمس وعشرين المرجحة أن تكون ضمن الشركات العالمية متعددة الجنسية في العالم في الفترة المقبلة (زكريا، 2019، ص، 49). أما **السمة الثانية**، الاعتراف من قبل الفاعلين الدوليين في النظام العالمي، كقوة صاعدة، أو كقوة إقليمية: مثل تركيا، ودورها في الأحداث الإقليمية، ومطالبات جنوب أفريقيا بالقيادة في العالم، وآخر ما حدث لجنوب أفريقيا برفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل؛ بما يحدث من جرائم وإبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني. أما البرازيل والتي سعت إلى تطوير هوية أمريكا الجنوبية، وهذا ما أدى إلى تأثير مفهوم القوى الصاعدة، وهنا تساؤل حول إمكانية تفعيل نظام الدفع في التكتل "بريكس" كنظام بديل للمدفوعات المالية بين الدول الأعضاء الخمس والست الجديدة، كسمة لهيكل النظام العالمي الجديد. (فهيم، 1995، ص، 49). أما **السمة الثالثة**، فهي سياسة تلك الدول في استخدام القوة الناعمة لتنفيذ سياساتها عن طريق إرساء ثقافة الدبلوماسية والقيم، ودور المؤسسات الإعلامية، وسياسة المساعدات والمنح والقروض، وحتى إرساء قواعد التبادل الثقافي واستقطاب المؤسسات الدولية سواء في المجال السياسي والاقتصادي أو الثقافي. (Tank, 2021, p,2). وحسب مفاهيم القوة بهذه الدول. أما **السمة الرابعة**، الكثافة السكانية والتي تتمتع بها الدول في رفع كفاءة إنتاجية المواطن، من خلال عمل ملايين الأشخاص وهذه القوة التي ستدفع هذه الدول نحو القوة العالمية. (شتاين جارت، 2011، ص 135).

المبحث الثالث: دول بريكس المفهوم والنشأة.

تُعد مجموعة "بريكس" تجمعاً لعدد من اقتصادات الدول، والتي لها طموح اقتصادي سياسي، قد يكون موازياً لمجموعة الدول الثماني G8 (القصير، 2014، ص، 18-20)، وقد استطاعت الدول المؤسسة لـ "بريكس" أن تطور من وجودها، بذلك، فإن الدوافع التي أدت إلى إنشاء مجموعة هذه الدول حددت مسارات تطورها. (أبو عميرة، 2023، ص، 174)، ذلك أن مراكز القوى، والشركات لمتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية المالية، قد توجهت نحو إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية دولية، تجاوزت حدود الإقليم والمستوى القومي لها، (حداد، 2006، ص، 225). وهذا قد يكون مَهْد الطريق لدول بريكس والتي سميت تجمعاً لعدد من اقتصاديات الناشئة سريعة النمو، وبالتالي كان اقتصاد كل من الصين ثم الهند ينمو بشكل سريع يفوق التوقعات، حيث بدأت روسيا بفضل أسعار النفط التعافي من الانهيار بشكل واضح، وحتى جنوب أفريقيا، والتي مثلت من أكبر الاقتصاديات الواعدة في القارة الأفريقية.

إن فكرة إنشاء كتل اقتصادي يجمع تلك الاقتصادات تشوبها حالة من التحدي والمخاطرة بعد الحرب الباردة. (أبو عميرة، 2023، ص، 17)، وفي إطار ذلك، يبدو أن دول لها طموحات اقتصادية مثل الصين وروسيا، وإيجاد علاقات أكثر إيجابية، توجهت روسيا إلى مجموعة "بريك" وهو مصطلح أطلق عليه جيم أونيل، كبير الاقتصاديين، بعد أن صاغ مصطلح "BRICS"، عام 2001، للدلالة على أهمية القوى الاقتصادية للدول الخمس الناشئة والتي اعتبرت الأسرع نمواً في العالم وهي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، حيث أوضح في تقريره أن هذا الدول من أقوى الدول المتطورة اقتصادياً. (هاشم، 2020، ص، 55-56). وعند الحديث عن دول "بريكس" نجد أن فكرة إنشاء هذا التكتل الاقتصادي كانت ناجحة، لأنها ابرزت هوية للقوى الاقتصادية الناشئة، والتي فرضت هويتها على الاقتصاد العالمي وحققت درجة عالية من التعاون بينها، وزاد من أهمية فكرة أنشائها. أن هذه القوى الصاعدة تسعى إلى إيجاد مواقف مشتركة بخصوص الكثير من القضايا المهمة في الشؤون العالمية، مما أدى إلى صعود قوى دولية جديدة، في معظم الأحيان لقوتها الاقتصادية المتنامية والتي ستسمح لها القيام بأدوار جديدة في عدة مجالات منها الطاقة والموارد، ومزيد من العمل على الساحة الدولية (محمود، 2024، ص، 106) وعلى الرغم من أن هناك اختلافات هيكلية، إلا يمكن القول إن أوجه التشابه بين دول "بريكس" يمكن حصرها في عدة نقاط. (هاشم، 2020، ص، 60).

- درجة عالية من التعاون بين دول الجوار والشبكات الإقليمية لتقديم المساعدات.
- تمويل مشاريع التنمية، وتقديم المساعدات الخارجية، وتشابك الاستثمارات التجارية المباشرة بين تلك الدول، والنمو الاقتصادي المتسارع الذي أعطى أولوية على بعض القضايا، والذي من الممكن أن يؤدي إلى تقليص فجوة الفرد، والقضايا الاجتماعية.

- التعاون في كثير من القضايا والتي ركزت على مشاريع التنمية، والتكنولوجيا، بدلاً من تقديم مساعدات مالية.

فيما يتعلق بالروابط بين هذه الدول، فإن الرابط الثقافي يجمع هذه الدول لعدم انتمائها إلى الحضارة الغربية، بل تمثل تعدد حضارات مختلفة، قمة الحضارة الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند. (كاتزنشتاين، 2012، ص، 230). والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية البرازيلية، والحضارة الأفريقية في جنوب إفريقيا، ولكن ما يربط هذه الدول الخمس والتي سميت بدول التنشئة الاقتصادية؛ هو الرابط السياسي الذي يجمع رؤية هذه الدول الخمسة، والذي نشأت هذه الدول على أساس رفض الهيمنة الأحادية على الاقتصاد والسياسة العالميين. (القصور، 2014، ص، 275). لذلك يمكن القول إن المبادئ المشتركة لدول البريكس، تعددت منها. (saran&kumar,2013, p,8)

- محاولة حل أي نزاع وعدم المواجهة، أو استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف في دول "البريكس"
- مركزية التعدد في القضايا العالمية.
- عدم التدخل في شؤون الدولة في القضايا التي تتعلق في شؤون التنمية والإصلاح.
- الانفتاح والتضامن سواء مع دول "بريكس"، أو دول لها نشاطات اقتصادية
- استخدام سياسة الحياد فيما يتعلق بأطراف ثالثة، واستخدام المؤسسات الإعلامية والقوة الناعمة.

المبحث الرابع: دول بريكس وتأثيرها في النظام العالمي.

أن هذه القوى الصاعدة تسعى إلى إيجاد مواقف مشتركة بخصوص الكثير من القضايا المهمة في الشؤون العالمية، مما أدى إلى صعود قوى دولية جديدة، في معظم الأحيان لقوتها الاقتصادية المتنامية والتي ستسمح لها القيام بأدوار جديدة في عدة مجالات منها الطاقة والموارد، ومزيد من العمل على الساحة الدولية (محمود، 2024، ص، 106)

وعلى الرغم من أن هناك اختلافات هيكلية، إلا يمكن القول إن أوجه التشابه بين دول "بريكس" يمكن حصرها في عدة نقاط. (هاشم، 2020، ص، 60).

- درجة عالية من التعاون بين دول الجوار والشبكات الإقليمية لتقديم المساعدات.
- تمويل مشاريع التنمية، وتقديم المساعدات الخارجية، وتشابك الاستثمارات التجارية المباشرة بين تلك الدول، والنمو الاقتصادي المتسارع الذي أعطى أولوية على بعض القضايا، والذي من الممكن أن يؤدي إلى تقليص فجوة الفرد، والقضايا الاجتماعية.
- التعاون في كثير من القضايا والتي ركزت على مشاريع التنمية، والتكنولوجيا، بدلاً من تقديم مساعدات مالية.

أما فيما يتعلق بالروابط بين هذه الدول، فإن الرابط الثقافي يجمع هذه الدول لعدم انتمائها إلى الحضارة الغربية، بل تمثل تعدد حضارات مختلفة، قمة الحضارة الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند. (كانتزنشتاين، 2012، ص، 230). والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية البرازيلية، والحضارة الأفريقية في جنوب أفريقيا، ولكن ما يربط هذه الدول الخمسة والتي سميت بدول الناشئة اقتصادياً؛ هو الرابط السياسي الذي يجمع رؤية هذه الدول الخمسة، والذي نشأت هذه الدول على أساس رفض الهيمنة الأحادية على الاقتصاد والسياسة العالميين. (القصور، 2014، ص، 275). لذلك يمكن القول إن المبادئ المشتركة لدول البريكس، تعددت منها. (saran&kumar,2013, p,8)

- محاولة حل أي نزاع وعدم المواجهة، أو استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف في دول "البريكس"
- مركزية التعدد في القضايا العالمية.
- عدم التدخل في شؤون الدولة في القضايا التي تتعلق في شؤون التنمية والإصلاح.
- الانفتاح والتضامن سواء مع دول "بريكس"، أو دول لها نشاطات اقتصادية
- استخدام سياسة الحياد فيما يتعلق بأطراف ثالثة، واستخدام المؤسسات الإعلامية والقوة الناعمة.

المبحث الرابع: دول بريكس وتأثيرها في النظام العالمي.

أولاً: الصين. طرحت الصين، في الحادي والعشرين من فبراير عام 2023، مبادرة تحت مسمى "مبادرة الأمن العالمي"، حيث دعت إلى رؤية شاملة للتضامن والتصدي للتحديات الأمنية، وإيجاد فرص لحل النزاعات الدولية لتحقيق مزيد من الاستقرار الدولي، وتعزيز السلام العالمي والتنمية. (عرفه، 2023، ص، 140). لذلك بدأت الصين التوجه لسياسة القوة الناعمة، وكان الهدف أن تصبح أكثر جاذبية، مقابل القوة الخشنة التي قد تؤدي لتراجع دور الدولة، وهذا ما أكدته كثير من المراقبين من أن صعود الصين لم يكن نتيجة استخدام القوة الصلبة، وبالتالي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي والحصول على بعض التنازلات من قبل القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة من خلال الاتفاق على تخفيض التعرفة الجمركية ورفع العقوبات وتغيير أسس التصدي ورفع القيود المفروضة على الشركات الصينية، (سعيد، 2024، ص، 115). وهذا مما دفع الصين إلى اتباع سياسة خارجية تقوم أساساً على إحلال السلام والعمل على استمراره إقليمياً ودولياً وهو ما يساعدها على تطوير اقتصادها، وبناء منظومة اقتصادية عالمية تكون قادرة على قيادة دول "بريكس" من خلال مبدأ الإصلاح والانفتاح، تعزيزاً للاقتصاد الصيني، على الرغم من زيادة درجة التنافس بين الصين والولايات المتحدة، إلا أنها تسعى للتعاون قدر الإمكان لمواجهة التحديات المشتركة العابرة للحدود الوطنية، مثل تغير المناخ، وأمن

الصحة العامة، واستقرار الاقتصاد العالمي. وعلى صعيد آخر، تحاول الصين بالشراكة مع الولايات المتحدة التنسيق بشأن القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، منها الحرب الأخيرة الإسرائيلية على غزة، لمنع اتساع رقعة الحرب في الشرق الأوسط. (سعيد، 2024، ص، 116).

ووفقاً لذلك، ستشهد الصين حالة من الاستقرار السياسي الداخلي، قد تمتد ما بعد عام 2024، وهي فترة الدراسة، عن طريق علاقاتها مع العالم الخارجي، خاصة مع الولايات المتحدة، والحفاظ على استقرار النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة، لكن عدم الوقوف في وجهها واستمرارها ببناء قوتها الاقتصادية بصورة سلمية وتعزيز قوتها العسكرية، إضافة إلى استمرارها في الإصلاحات الداخلية، وهو ما تسعى إليه الصين لزيادة قوتها على الساحة الدولية، من خلال الاستمرار في دبلوماسيتها الناعمة البارعة، والتي من خلالها تجنب حدوث أي صراع مع الولايات المتحدة، خاصة إذا استمرت حالة التعاون والاعتماد على الاقتصاديين الصينيين والأمريكيين على الآخر، والذي سيؤدي إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي الدولي، (فشمن، 2009، ص، 374).

ثانياً: روسيا. منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، سعت روسيا إلى ثبات واستمرار مصالحها الرئيسية، فقد طورت سياستها الخارجية تجاه العالم الخارجي، ومنها مع الصين، لمواجهة التحديات التي تواجه أهدافها الوطنية، والتي تتأثر بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية والإثنية. لذلك سعت أن تطور مكانتها ضمن الدول العظمى من أجل استمرار وجودها الاستراتيجي والأمني والاقتصادي، (هاشم، 2020 ص، 125). موسكو تعلم تماماً أنها كي تكون قوة عالمية ومنافساً دولياً للولايات المتحدة، فإن عليها أن توسع نفوذها في المناطق التي تحظى بأهمية استراتيجية، وليس فقط في مناطق دول "بريكس" بل تمتد إلى القارة الأفريقية، ومناطق أخرى أيضاً. وبالتالي استخدمت عدداً من الأدوات على رأسها الأداة الاقتصادية، من خلال التجارة والاستثمار وكذلك مبيعات الأسلحة، وكان الهدف من ذلك استخدام أدوات للوصول إلى القارة الأفريقية وتأكيد نفوذها (السيد حسن، 2024، ص، 41).

ووفقاً إلى ذلك يُعد تجمع "بريكس" الذي تُعد روسيا من أهم مؤسسيه من أبرز التجمعات الدولية التي تقود جهود إقامة نظام مالي عالمي جديد، بل وإقامة مؤسسات نقدية عالمية بديلة عن المؤسسات المالية العالمية الغربية والتي تمثل تجمع نظام "بريتون وودز"، التي تؤمن من وجهة نظرها الهيمنة الأمريكية. يذكر أن الدول الأعضاء الرئيسية في تجمع "بريكس" وهي البرازيل، الهند، الصين، روسيا، جنوب أفريقيا، قبل التوسع الأخير، تمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي من الذهب، بعد الولايات المتحدة، بعد أن اتخذت هذه الدول في عام 2023، لتقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي، ولإصدار عملة دولية للتعاملات المالية التجارية مدعومة بالذهب. (انجدال، 1017، ص، 108) أما التطور الآخر، والذي ظهر واضحاً، فهو أن التحول في القوة العالمية لا يقتصر على الشرق فحسب، في الوقت الحالي، تقوم دول أخرى من مختلف انحاء العالم، كالبرازيل والسعودية وتركيا وغيرها، لإيجاد مكانة عالمية، والتي

وصفها بعض الباحثين بـ"صعود البقية"، ولهذه القوة الصاعدة مكانة على الساحة الدولية. (محمود، 2024، ص، 107).

ثالثاً: البرازيل والهند. يعد صعود البرازيل والهند لقوتيهما الاقتصادية المتنامية، والتي يسمح لهما بتكريس المزيد من الموارد والطاقة للسياسة الخارجية، والعمل بثقة على الساحة الدولية. تصنف الهند والبرازيل من بين الدول العشر الأولى على مستوى العالم من حيث القوة الاقتصادية وعدد السكان والمساحة. في عام 2021 احتلت الهند المركز الثالث من أكبر اقتصاديات العالم، كما أنها تحتل المركز الثاني تعداداً للسكان (مليار وثلاث مئة مليون)، أما البرازيل فقد احتلت المركز التاسع عام 2021 من حيث القوة الاقتصادية، ما جعلها أقوى اقتصاديات أمريكا اللاتينية، أما من حيث المساحة والسكان فهي من الدول المتقدمة، حيث تشغل المركز السادس من حيث المساحة، والسابع من حيث عدد السكان على مستوى العالم (السيد حسن، 2024، ص، 45). خلال السنوات الأخيرة، ومن ضمن عوامل صعود الهند والبرازيل، قدرتهما على توفير الموارد الأولية، والتي تعتبر منافع عامة عالمية، حيث تمثل الهند مصدراً مهماً في المجال الزراعي، فهي تشكل 40% من الناتج العالمي لمحصول الأرز. أما البرازيل فهي من أكبر الدول تصديراً للحوم والبن والسكر وثاني أكبر مصدر لفول الصويا وخامات الحديد، ورائدة في مجال الطاقة المتجددة، كما أن لها دور مهم في قضية تغير المناخ العالمية، في ظل ما لديها من موارد طبيعية عالمية. (محمود، 2024، ص، 108) وفي مجال استراتيجية التوازن سارعت الهند إلى بناء شراكة مع الولايات المتحدة وعمقت تجارتها مع الصين، واقامت شراكات ثنائية مع الدول التي لها مصالح كبرى في استقرار منطقة المحيطين الهندي والهادي لمواجهة أي تهديدات خارجية. وهذا ما اتبعته الهند للموقف المحايد من التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، الرفض للانضمام إلى العقوبات الغربية ضد موسكو لاعتماد الهند عليها في أكثر من 50% من احتياجاتها العسكرية. أما واشنطن لن تقبل موقفاً محايداً لنيودلهي في أي نزاع مستقبلي بينها وبين بكين، سواء تعلق الأمر بالوجود العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي، أو تدخل عسكري في تايوان (عبدالعال، 2024، نص، 148).

في ضوء ما سبق، نجد أن الهند تطمح إلى الظهور كفاعل رئيسي في النظام الدولي، بما يتناسب مع صعودها الاقتصادي والسياسي وثقلها الحضاري والسكاني والمساحة، فهي بحاجة إلى إعادة صياغة سياسة الحياد التي تتبناها تجاه بعض القضايا الدولية، كما حدث بالنسبة للأزمة الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية على غزة، -بل كانت من الدول الداعمة لإسرائيل- بحيث تكون لها دور في مبادرات الحل، حتى لا تبدو وكأنها دولة محايدة. السياسة الخارجية الهندية لا تشكل تحدياً كبيراً لبنية النظام والقوة والنفوذ في النظام الدولي، هي بحاجة إلى بناء اقتراب جديد لتجاوز المحددات للسياسة الخارجية على غرار اقتراب نهرو الذي ساد فترة الحرب الباردة، وبالتالي بحاجة لفتح نقاش سياسي داخلي حول الركائز

الرئيسية لهذا الاقتراب، وبناء توافق وطني لتجاوز الانتماءات الحزبية التي أضرت ببعض العلاقات مع العالم الخارجي، وخاصة العالم الإسلامي. (عبدالعال، 2024، ص، 151).

على مدار العقد الماضي، تراكمت مقومات القوة لدى البرازيل بوصفها قوة إقليمية في جنوب أميركا، بعد أن أقدمت على تدعيم سياستها الخارجية نحو التكامل الاقتصادي والسياسي من أجل تعزيز علاقات طويلة الأمد مع الجيران، ومن الملاحظ أنها تعتمد على سياسة القوة الناعمة في سياستها الخارجية ونادراً ما تستخدم التهديدات المباشرة سواء عن طريق القوة العسكرية أو الاقتصادية لتحقيق أهدافها، وكان آخرها الخطاب الذي أدلى به رئيس الوزراء حول الوصول لوقف استخدام القوة المفرطة الإسرائيلية على غزة. إن تفكير البرازيل بشأن النظام الدولي يتركز تاريخياً في ثلاث قضايا وهي: الدبلوماسية، والاقتصاد والأمن الوطني، وهو المنظور البرازيلي في للشؤون والقضايا الرئيسية للسياسة الخارجية، والتي تسعى لاكتساب تأييد دولي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. لذلك تجمع دول "بريكس" هو الأداة الرئيسية الاستراتيجية الذي تمكن البرازيل من أن تكتسب صوتاً في النظام العالمي، والدفاع عن سيادة القانون الدولي، (Trinkonas, 2014, p, 7)

رابعاً: جنوب أفريقيا. بعد الإفراج عن "نيلسون مانديلا" أعطى مؤشراً قوياً آخر على انتهاء الحرب الباردة، وبالتالي على النظم الراسخة أن تتغير، وهذا مؤشر إيجابي ومهم جداً بالنسبة إلى جنوب أفريقيا أن تخرج من سياسة التمييز العنصري والتي سادت لسنوات عديدة، لذلك ستؤدي جنوب أفريقيا دوراً مهماً كقوة للمصالح الغربية والذي يعدّ تجمع بريكس من أبرز التجمعات الدولية لجنوب أفريقيا لإقامة مؤسسات مالية بديلة عن المؤسسات الغربية، والخروج من الهيمنة الأمريكية (السيد حسن، 2024، ص، 45)، كما تسعى لتصبح قوة إقليمية في القارة الأفريقية، بعد أن أظهرت سياسة القوة الناعمة، فهي أكثر براعة في استخدامها من أي دولة نامية مشابهة لها، في الحجم، وهذا ما كان للدول الغربية دوراً هاماً في دمج أفريقيا في النظام العالمي، وبالتالي تركز على أهمية أفريقيا للتجارة والاستثمار والتي ستزداد بشكل كبير في المستقبل المنظور. وبالتالي فإن هذا التحليل هو شرح الأشكال والأبعاد لهذا الدافع وانعكاساته على الدور التكاملي والتنموي لجنوب أفريقيا وتأثيره على تجمع دول "بريكس"، ولا يقتصر الأمر على تلك الدول، بل أيضاً أن دول مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا، انضمت إلى نادي المتسابقين الذين يتنافسون على موارد أفريقيا. (عبد الرحمن، 2023، ص 128).

المبحث الخامس: الرؤية الأمريكية لدول "بريكس" وتأثيرها في النظام العالمي.

إن بروز القوى الصاعدة، جعلها بمثابة العدو الرئيسي للولايات المتحدة، حيث يشير الواقع الدولي إلى تأثير أي دولة في العالم، وبغض النظر عن حجمها في العالم، أو العلاقات الدولية أو السياسة الدولية، يتم تحديده وفقاً لقوة الدولة وقدرتها في النظام العالمي. كما يرى بعض خبراء العلاقات الدولية، أن مفهوم القدرة ناتج عن ثلاثة أبعاد " القدرة = القوة × الإدراك × الإدارة. (العزباوي، 2023، ص. 263)، وبالتالي

تدرك الولايات المتحدة، أن سعيها إلى زعامة العالم وحماية مصالحها، وصيانة أمنها القومي، يتطلب قوة لها تأثير، وهذا ما أوضحناه في **المبحث الثاني** لتحقيق الاستقرار العالمي. يرى بريجنسكي أن التحدي الرئيسي الذي يواجه القوة الأمريكية، يمكن أن يأتي من الداخل، من حيث التعامل مع المؤسسات الديمقراطية، وهذا ما أثبتته المناظرة الأخيرة بين الرئيس الديمقراطي بايدن والمرشح الجمهوري ترامب، وبالتالي تفوق ترامب والذي يمثل الحزب الجمهوري على الديمقراطيين من حيث التوافق على بعض القضايا الداخلية.

يبدو أن التعامل مع تكتل "بريكس"، الذي يعد تجمعا لعدد من اقتصاديات العالم الناشئة، تسعى الولايات المتحدة قدر الإمكان لمواجهة التحديات العابرة للحدود الوطنية، فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد العالمي، والهدف من ذلك خدمة المصالح المشتركة مع تلك الدول في إطار ما يسمى "المنافسة المسؤولة" مما دعا الولايات المتحدة استئناف المباحثات مع الصين كقوى عظمى في تجمع "دول بريكس"، في قضايا المناخ، والاستقرار، والأمن الصحي، وقضايا الطاقة، وإقامة حوار حكومي حول برامج الذكاء الاصطناعي. (M.Lampton, 2018,p.7)، ووفقا لذلك، أوضحت إدارة الرئيس بايدن منذ بداية وصولها البيت الأبيض، مواجهة القوى الصاعدة "دول بريكس"، وإدراك مدى خطورة المنافسة الشديدة مع تلك الدول، وعلى رأسها الصين، التي لديها القدرة على تهديد الولايات المتحدة المنفردة للنظام الدولي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. حيث أشارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2022 إلى توجه الصين لإعادة تشكيل النظام الدولي. الصين تعتمد على ذلك من خلال قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية، وترأسها "مجموعة دول بريكس"، متمسكة بتحقيق مصالحها، بعيداً عن فرض نفوذ الولايات المتحدة على بعض الدول النامية من خلال سياسة المساعدات والديون. (عبد العاطي، 2023، ص، 102-103)

على ما يبدو فإن إدارة الرئيس الأمريكي أدركت حالياً زيادة درجة المنافسة مع تلك الدول، واتخذت كثير من السياسات المتشددة تجاه تلك الدول، بالرغم من انقسام بعض الباحثين حول طبيعة العلاقات الأمريكية مع "دول بريكس"، وبعد أن توجهت الأنظار العالمية للقمّة الخامسة عشرة للمجموعة المنعقدة في جوهانسبرغ (23-24) أغسطس 2023، والتي صدر عنها قرارات مصيرية كان أبرزها، الموافقة على توسيع نطاق عضويتها من خلال ضم مجموعة من الدول ذات الاقتصاد وما يسمى "الناشئة السريعة النمو" التي تتمتع بإمكانيات هائلة. حيث يرى مجموعة من الباحثين فكرة أن التعاون بين الولايات المتحدة وتلك الدول، من خلال التفاعل والاعتماد المتبادل، مما يؤدي إلى احتواء المنافسة، أو الصراع على كثير من النفوذ والمناطق في العالم. (H, Yu, 2019, p.192)

ووفقا إلى ما سبق، يبدو أن الولايات المتحدة قد استخدمت الأدوات السياسية في التعامل مع القوى الصاعدة بصورة عامة ودول "بريكس" بصورة خاصة. وقد نجحت إلى حد ما في استخدام الأدوات الاقتصادية والسياسية والإعلامية وحتى العسكرية في بعض الأوقات، في محاولة منها لاحتواء تزايد دور دول "بريكس"، من التوسع نحو الدول سالفة الذكر، والتي سميت ذات النمو السريع عالميا من خلال تبني سياسات توسعية بعد أن أعلنت ست دول اعتبارا من 2024، وهي مصر، والسعودية، والامارات، وإيران، والأرجنتين، واثيوبيا. مما أدى إلى تقارب العلاقات بين الولايات المتحدة وتلك الدول، لذلك يتعين على الولايات المتحدة كي تحافظ على العلاقات مع تلك الدول أن تعمل على. (هاشم، 2020، ص، 246).

- عدم تسييس العلاقات والقضايا الاقتصادية، والتجارية، وإطلاق استراتيجية التعاون والحوار وتشكيل لجان مشتركة للقضايا التجارية، وإطلاق مبادرة التعاون المشترك والاعتماد المتبادل.
 - توسيع استراتيجية التعاون في القضايا الاقتصادية والتجارية، بعد توسيع دول "بريكس"، التي ضمت مجموعة من الدول - التي تم ذكرها - ذات النمو السريع، وفسح المجال في قطاعات التكنولوجيا ورأس المال والأسواق.
 - التعاون في قضايا منطقة الشرق الأوسط وأزماتها، وهذا ما فعله الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، نحو آسيا، فإن المنطقة ما تزال تستحوذ على اهتمام الولايات المتحدة.
- ثمة من يرى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ما زالت على قمة النظام الدولي، لا تقتصر على التفوق العسكري، أو اتساع سيطرتها على كثير من مناطق النفوذ، بل السيطرة على الاقتصاد العالمي، وبالتالي تبدو أن العلاقة مع هذه الدول والتي طالبت بنظام عالمي جديد للاحتياجات النقدية بعد الأزمة المالية العالمية (2016)، (المساوي، 2022، ص، 64-66)، وبناء على ذلك وجدت نفسها - أي الولايات المتحدة - أمام إعادة حسابات القوة والنفوذ، في كثير من مناطق العالم، والتي تسيطر عليها دول "بريكس"، وكذلك منطقة الشرق الأوسط، ذات الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاقتصاد العالمي، عقب الحرب الروسية الأوكرانية، لا سيما بعد نجاح الصين في التوسع في منطقة الشرق الأوسط ذات الاهتمام الأمريكي، والتوسط بين السعودية وإيران لإعادة العلاقات في كافة أشكالها. (عبد العاطي، 2023، ص، 148).
- بناء ما سبق، لا يمكن إغفال أهمية دور دول "بريكس"، في سياسة التوسع التي اتخذتها تلك الدول، وضمها ستة أعضاء جدد، والتي سيكون لها العديد من التداعيات على مستوى النظام الدولي، في ظل تعقيد المشهد العالمي الحالي، في كثير من مناطق العالم. ولا يمكن تجاهل صعود القوى الصاعدة التي أصبح لها دور بارز في الشؤون العالمية. من الواضح وبشكل متزايد أن صعود هذه القوى سيؤثر بشكل كبير في المشهد الجيوسياسي سواء الآن أو في السنوات القادمة.

الخاتمة:

شكلت مجموعة دول بريكس، واحدة من أهم التجمعات العالمية الاقتصادية، وبالتالي أدركت كل دولة من الدول الأعضاء، بل وتعي تماماً أنها لن تستطيع أن تحقق مصالحها إلا بالعمل المشترك، من حيث الأهمية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي يسمح التقارب مع هذه الدول، بعد أن اتفقت الدول الأعضاء الخمس في تكتل "بريكس" (الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، روسيا)، خلال الدورة الخامسة التي عقدت في جنوب أفريقيا على تبني سياسة التوسع لضم عدد من الدول ذات أهمية استراتيجية. هذا الإدراك الجيوسياسي، والجيو اقتصادي، هو يمثل صمام أمان لتماسك تجمع دول "بريكس" رغم التحديات التي ستواجه تلك الدول من قبل الولايات المتحدة.

في السياق ذاته، يمكن إظهار تأثير دول بريكس في النظام العالمي، من خلال مسارين هما: الاقتصاد والسياسة. وبالتالي يتشابك الاقتصاد والسياسة مع طبيعة العلاقات الأمريكية مع دول "البريكس" وبشكل كبير، حيث تدرك الأطراف أن انخراط أكبر الاقتصاديات العالمية في منافسة جيواستراتيجية، قد يؤدي إلى تهديد الاقتصاد العالمي. لذا تسعى كل من الولايات المتحدة والصين إلى تهدئة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والتجمع. وهذا قد يؤدي إلى إدراك الدولتين تماماً مدى خطورة استمرار حالة الصراع على الاقتصاد العالمي، إضافة إلى ذلك لا بد من ضمان استمرار العلاقات مع دول البريكس، مما يعزز دور الولايات المتحدة في المحافظة على استقرار اقتصادها، خاصة إذا نجحت في مسألة مكافحة التضخم، في ظل استمرار حكم الديموقراطيين، وإعادة انتخاب بايدن. إلا أن وصول دونالد ترامب إلى الحكم قد يغير الكثير من السياسات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الدولية، سواء تجاه دول "بريكس" أو حتى دول العالم الأخرى.

من جملة ما سبق، يمكن القول إنه لا يمكن تجاهل أهمية القوى الصاعدة، دول بريكس، وعلى رأسها الصين، التي أضحت تلعب دوراً بارزاً في الشؤون العالمية. بات من الواضح بشكل متزايد أن صعود هذه القوى سيؤثر بشكل كبير وواضح في المشهد العالمي، بعد إدراك هذا التجمع سياسة التوسع بعد قمة جوهانسبرغ عام 2023، في التغلب على التحديات التي تواجهها، سيكون للقرارات الاستراتيجية التي ستتخذها عواقب بعيدة المدى على التوازن بين القوى المتنافسة.

نتائج الدراسة:

- إن مصداقية دول "بريكس" خاصة بعد قمة جوهانسبرغ عام 2023 ستظل مرتبطة بدور الصين داخل منظومة الاقتصاد العالمي، وقدرتها في تخطي الصعوبات التي تواجهها من مشروع "الحزام والطريق" وسياسة الولايات المتحدة تجاهها في النظام الاقتصادي العالمي، وقدرتها على تمويل مشاريعها من قبل الدول المتحالفة معها في تجمع دول "بريكس".

- تسعى دول "بريكس" إلى إدراك التحول في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، ومدى تحقيق نوع من التوازن بين الدول المؤسسة والدول الأعضاء الجدد، التي دُعيت في القمة الأخيرة في جوهانسبورغ 2023، فيما يتعلق في مختلف السياسات الاقتصادية قبل الحديث عن إيجاد عملة موحدة لإنهاء سيطرة الدولار. قد يبدو أكثر واقعية أن يتم إنشاء منظمة تجارية عالمية جديدة لمواجهة المؤسسات النقدية الغربية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس. دول بريكس مهتمة باستخدام العملات المحلية كوسيلة دفع للمعاملات التجارية بين دول بريكس.
- يبدو أن توسع دول "بريكس" يدعو إلى التفاوض بإمكانية إيجاد عالم متعدد الأطراف، ويمكن أن يصل لعالم متعدد الأقطاب بحلول عام 2050، أكثر عدالة ومساواة، قد يحمل حالة من المنفعة والخير، فإن هذا التوسع مع حقيقة متشابكة حول التقارب الشديد بين أعضاءه، تهدف إلى إيجاد بديل للنظام العالمي الحالي وخلق عالم متعدد الأطراف، بعد انضمام السعودية والإمارات، على اعتبار أن الدولتين منتجتان للنفط والغاز ويمكنهما العمل على تنويع اختيارات وسائل المدفوعات الدولية، كقبول العملة الصينية كوسيلة لدفع واردات الصين من البترول والغاز.
- لا شك أن هناك تحديات رئيسية في النظام العالمي، قد تؤدي إلى التعاون بين الولايات المتحدة ودول "بريكس"، وهي: تحديات في المجال البيئي، وتحديات في مجال أمن الطاقة، وتحديات متعلقة بقضايا الأمن والإرهاب، والتحديات المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية.. وفي الوقت نفسه قد تكون هذه التحديات مجالا للصراع مع تلك المجموعة من الدول. لذلك تدرك الولايات المتحدة أن هناك مجالات متعددة في مجال الشراكة والتنافس، والاحتواء، قبل الوصول إلى مرحلة الصراع.
- إذا ارادت دول "بريكس" الوقوف في وجه الولايات المتحدة، عليها أن تكون لديها موقف واضح وصريح ضد مواقفها وتصرفاتها في النظام العالمي، آخرها الحرب الروسية الأوكرانية، والعدوان على غزة، والصراع مع إيران وليس فقط من الناحية السياسية، بل من الناحية الاقتصادية أيضا، وهذا يعتمد على حالة التوافق بين دول تجمع "بريكس"، وأيضا يعتمد على استمرار التجمع لفترة طويلة، خاصة أن أكثر الدول ما يمثل هذا التجمع هو العامل الاقتصادي الذي أصبح من أهم العوامل في النظام العالمي.

المراجع العربية

- أبو القاسم ديوب، م. (2019). روسيا الاتحادية في ظل المتغيرات الدولية والتحولات السياسية الحديثة. اتجاهات سياسية، (17)، المجلد الخامس. المركز الديمقراطي العربي.
- أبو عميرة، ر. (2023). الأبعاد الجيوسياسية لتوسع تجمع "بريكس". السياسة الدولية، (234)، المجلد 58.
- أرحيل، أ. ع. (2019). النظام الدولي الجديد في ظل نظرية تحول القوى. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (29)، 46.
- بدير، إ. (2023). توسع تجمع "بريكس": الرؤى والتحديات. السياسة الدولية، (234).
- الحاج حسن، ع. م. (2014). الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيق. بيروت: مركز الحرب الناعمة للدراسات.
- الحمودني، خ. (2020). مالات النظام الدولي بعد فيروس كورونا. مجلة العلوم السياسية والقانون، (23)، 4، المركز الديمقراطي العربي.
- حداد، م. (2006). الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- حسين، ح. ع. (2013). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي. بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.
- حسين، خ. (2023). النظام الدولي: المفاهيم والأسس - الثوابت والمتغيرات. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- الطاهر، ن. (2007). الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر.
- العزباوي، ي. (2023). القدرة السياسية للدولة: الماهية والقياس والوظائف. السياسة الدولية، (234)، المجلد 58.
- عبد الرحمن، ح. (2023). إفريقيا ومخاطر التنافس الدولي: هل تعود الحرب الباردة؟ السياسة الدولية، (234)، المجلد 58.
- عبدالعال، ع. ر. (2024). السياسة الخارجية الهندية بين الحياد والمبادرة. السياسة الدولية، (234)، المجلد 58.
- عرفه، خ. (2023). مستقبل النفوذ الصيني في الشرق الأوسط. السياسة الدولية، (234)، المجلد 58.
- القصير، م. إ. (2014). بكتل دول بريكس: نشأتها - اقتصاداتها - أهدافه. القاهرة: دار الفكر العربي.
- المساوي، و. (2022). مسارات التعاون وقضايا الصراع في العلاقات الأمريكية الصينية. مجلة المعهد المصري، (26)، 7.
- السيد حسن، أ. (2024). التأثير الروسي في التفاعلات السياسية والأمنية بإفريقيا.. مقارنة جيوبوليتيكية. السياسة الدولية، (235)، المجلد 59.
- سعيد، ه. (2024). الصين والولايات المتحدة.. احتمالات التهدة والتعصيد. السياسة الدولية، (235)، المجلد 59.
- شتاين جارت، ج. (2011). الحرب من أجل الثروة: القصة الحقيقية للعولمة أو لماذا يتحطم العالم المسطح؟ (ترجمة ع. أ. إصلاح). القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- صالح، ع. و. ح. (2011). النظام العالمي الجديد في نظر الإسلام والمسيحية. بيروت: الدار العربية للعلوم.
- فشمن، ت. (2024). الصين شركة عملاقة (ترجمة ه. النابلسي). الرياض: مكتبة العبيكان.
- فهمي، ع. ق. (1965). النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية).
- محمود، ص. م. (2024). اتجاهات صعود القوى المتوسطة: الهند والبرازيل نموذجاً. السياسة الدولية، (235)، المجلد 54.
- محمد إسماعيل، و. (2015). مستقبل التغير في النظام الدولي. بيروت: دار السنهوري.
- السويدي، ج. س. (2014). أفاق العصر الأمريكي - السيادة والنفوذ في العصر العالمي الجديد. أبو ظبي: الطبعة الأولى.
- تورين، أ. (2011). براديجما جديدة لفهم عالم اليوم (ترجمة ج. سليمان). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- زكريا، ف. (2019). عالم ما بعد أمريكا (ترجمة ب. شيجا). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

المراجع الأجنبية

- Bacevich, A. (2005). *The limit of power: The end of American exceptionalism*. Metropolitan Books.
- Diesen, S., & Wood, G. (2012). Russia's proposal for a new security: Confirming diverse perspectives. *Australian Journal of International Affairs*, 66(4).
- Lambton, D. M. (2018, October 17). U.S.-China relations: Revisionist history needs revision. Paper presented at the Carter Center Conference.
- Liu, O. (2010). China's rise and regional strategy: Power, interdependence, and identity. *Journal of Cambridge Studies*, 5(4).
- Saran, S., Singh, A. K., & Sharan, V. (2013). *A long-term vision for BRICS: Submission to the BRICS Academic Forum*. Observer Research Foundation.

- Tank, P. (2012). The concept of "rising powers". *Norwegian Peacebuilding Resource Center (NOREF) Policy Brief*, June.
- Toft, P. (2005). J. Mearsheimer: An offensive realist between geopolitics and power. *Journal of International Relations and Development*, 8(4), December.
- Trinkunas, H. (2014, April). Brazil's rise: Seeking influence on global governance. *Latin American Initiative, Foreign Policy at Brookings*.
- Yu, P. H. (2019). U.S.-China relations: The way forward. *Cato Journal*, 39(1), Winter.